التَّمْيِيزُ

٣٥٦ ـ اِسْمٌ بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ(١)

٣٥٧ ـ كَشِبْرٍ ارْضاً وَقَفِيزٍ بُرًّا وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرا(٢)

تقدَّم من الفَضلات: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التمييز، وهو المذكور في هذا الباب، ويُسمَّى مُفَسِّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.

وهو: **كلُّ اسمٍ نَكرةٍ**(3) متضمِّنٍ معنى «مِنْ»(4)، لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ، نحوُ: «طابَ زيدٌ نَفْساً، وعِنْدي شِبْرٌ أَرْضاً».

واحترزَ بقوله: «**مُتضمِّن معنى مِنْ**» من الحال، فإنها متضمِّنةٌ معنى «في».

وقوله: «**لبيانِ ما قبلَه**» احتراز مما تضمَّن معنى «مِنْ» وليس فيه بيانٌ لما قبلَه: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رَجُلَ قائِمٌ» فإنَّ التقديرَ: «لا مِنْ رَجُلٍ قائمٌ».

---

(١) «اسم» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو اسم «بمعنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم، ومعنى مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مبين» نعت آخر لاسم «نكرة» نعت ثالث لاسم «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب «تمييزاً» حال من نائب الفاعل المستتر في قوله: ينصب «بما» جار ومجرور متعلق بينصب، و«قد فسره» فسر: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائب مفعوله، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالباء.

(٢) «كشبر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة «أرضاً» تمييز لشبر «وقفيز» معطوف على شبر «برًّا» تمييز لقفيز «ومنوين عسلاً» مثله «وتمراً» معطوف على قوله: عسلاً.

(3) هذا مما يميز التمييز من الحال، فالحال ـ كما علمتَ ـ تأتي اسماً، وجملةً، وشبه جملةٍ: ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ومما يميز التمييز كذلك أنه غالباً ما يكون جامداً، وقلّ أن يأتي مشتقّاً، بعكس الحال؛ فإنها غالباً ما تكون مشتقةً، وقلَّما تجيء جامدة.

(4) «من» الجنسية، أو التي هي لبيان الجنس، لا غيرُها، وقد يحتمل الكلام إظهارَ تقدير «من»، وقد لا يحتمل.

وقولُه: «**لبيانِ ما قبلَه من إجمالٍ**» يشملُ نوعي التمييز، وهما: المبينُ إجمالَ ذاتٍ، والمبينُ إجمالَ نسبةٍ(1).

فالمبينُ إجمالَ الذاتِ هو الواقعُ بعدَ المقاديرِ، وهي: **المَمْسوحاتُ**، نحو: «لهُ شِبْرٌ أَرْضاً» والمكيلاتُ، نحو: «لهُ قَفيزٌ بُرًّا» **والموزوناتُ**، نحو: «لهُ مَنَوانِ عَسَلاً وتمراً»(2) **والأعدادِ**(٣)، نحو: «عِنْدي عِشرونَ درهماً».

وهو منصوبٌ بما فَسَّرَه(4)، وهو: شِبْرٌ، وقَفيزٌ، ومَنَوانِ، وعشرون.

والمُبَيِّنُ إجْمالَ النسبةِ هو: المَسوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ من فاعل أو مفعول، نحو: «طابَ زيدٌ نَفْساً»، ومثله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] و«غَرَستُ الأرْضَ شَجَراً»، ومثله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].

فـ«نَفْساً» تمييزٌ منقولٌ من الفاعل، والأصْلُ: «طابَتْ نَفْسُ زيْدٍ»، و«شجراً» منقول من المفعول، والأصْلُ: «غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ» فَبَيَّنَ «نفساً» الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ بهِ الفعلُ، وَبَيَّنَ «شجراً» المفعولَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ.

---

(1) والحال ـ كما علمتَ ـ تبيّن الهيئة، لا النسبة، وهذا فرقٌ جديدٌ بين الحال والتمييز.

(2) ويدخل تحت المقادير:
الغيرية؛ كقولك: لي غيرُها إبلاً. غيرها: تريد غير هذي الإبل من إبل أخرى.
والمثليّة؛ كقولك: لي مثلُها إبلاً. مثلها: تريد مثل هذي الإبل من إبل أخرى.

(٣) قول الشارح: «والأعداد» عطف على قوله: «المقادير» فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تمييز إجمال الذات بعدهما، وهما المقادير والأعداد، **وبقي عليه شيئان آخَران:**

أولهما: ما يشبه المقادير مما أجرته العرب مُجراها لشبهه بها في مطلق المقدار وإن لم يكن منها؛ لعدم دلالته على مقدار معين محدود، كقولك: قد صببت عليه ذَنوبًا ماء، واشتريت نِحيًا سمنًا، وقولهم: على التمرة مثلها زبدًا.

وثانيهما: ما كان فرعًا للتمييز، نحو قولك: أهديته خاتمًا فضة، على ما هو مذهب الناظم تبعًا للمبرد في هذا المثال من أن فضة ليس حالاً؛ لكونه جامدًا، وكونِ صاحبه نكرة، وكونه لازمًا، مع أن الغالب في الحال أن تكون منتقلة. وذهب سيبويه إلى أن فضة في المثال المذكور حال، وليس تمييزًا؛ لأنه خصَّ التمييز بما يقع بعد المقادير وما يُشبهها.

(4) وتعليل ذلك أن هذا الاسمَ المبهَمَ ـ رغم جموده ـ شبيهٌ باسم الفاعل في الاسمية وفي الطلب المعنويّ لمعموله.

والنَّاصِبُ له في هذا النوع [هو] العامِلُ الذي قبله[1].

٣٥٨ ـ وَبَعْدَ ذي وَشِبْهِها اجْرُرْهُ إذا ... أَضَفْتَها كَـ«مُدُّ حِنْطَةٍ غِذا»[٢]

٣٥٩ ـ والنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ وَجَبا ... إنْ كانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبا»[٣]

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في البيت من المُقَدَّرات، وهو ما دَلَّ على مساحةٍ أو كَيْلٍ أو وَزْنٍ، فيجوزُ جرُّ التمييز بعد هذه بالإضافة إنْ لم يُضَفْ إلى غَيرِه، نحوُ: «عِنْدي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفيزُ بُرٍّ، وَمَنَوا عَسَلٍ وَتَمْرٍ».

فإنْ أُضيفَ الدّالُّ على مِقْدارٍ إلى غير التمييز، وَجَبَ نَصْبُ التمييز، نحو: «ما في السماء قَدْرُ راحَةٍ سَحاباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].

وأمَّا تمييزُ العدَدِ، فسيأتي حُكْمُه في بابِ العَدَدِ.

٣٦٠ ـ وَالفاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلا ... مُفَضِّلاً كَـ«أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلا»[٤]

---

(1) واختار ابن عصفور ـ ونسبه للمحققين ـ أن ناصبهُ نفسُ الجملة. «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١، «شرح المرادي» ٢/ ٧٢٧ ـ ٧٢٨.

(٢) «بعد» ظرف متعلق باجرر، وبعد مضاف، و«ذي» اسم إشارة مضاف إليه «وشبهها» الواو عاطفة، شبه: معطوف على ذي، وشبه مضاف، وها: مضاف إليه «اجرره» اجرر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «إذا» ظرف أُشرب معنى الشرط «أضفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها «كمد» الكاف جارة لقول محذوف، مد: مبتدأ، ومد مضاف، و«حنطة» مضاف إليه «غذا» خبر المبتدأ.

(٣) «والنصب» مبتدأ «بعد» ظرف متعلق به، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة «وجبا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب، والجملة من وجب وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف «مثل» خبر كان «ملء» مبتدأ، وملء مضاف، و«الأرض» مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: لي، مثلاً، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مثل إليها «ذهبا» تمييز.

(٤) «الفاعل» مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: انصبن، الآتي «المعنى» منصوب على نزع الخافض، أو مفعول به للفاعل، أو مجرور تقديراً بإضافة الفاعل إليه «انصبن» انصب: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «بأفعلا» جار ومجرور متعلق بانصبن =

التمييزُ الواقعُ بعدَ «أفعل» التفضيلِ إنْ كانَ فاعلاً في المعنى، وَجَبَ نَصْبُهُ، وإنْ لم يَكُنْ كذلك، وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وعَلامَةُ ما هو فاعلٌ في المعنى أنْ يصلُحَ جَعْلُهُ فاعلاً بعد جَعْلِ أفعلِ التفضيلِ فعلاً، نحو: «أنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وَأَكْثَرُ مالاً» فـ«منزلاً، ومالاً» يجبُ نصبُهما، إذْ يصِحُّ جَعْلُهما فاعلين بعدَ جَعْلِ أفعل التَّفضيلِ فعلاً، فتقول: أنْتَ عَلا منزلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ.

ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنى[1]: «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ» [فيجبُ جَرُّهُ بالإضافة، إلَّا إذا أُضيفَ «أَفْعَلُ» إلى غيرِه، فإنه ينصبُ حينَئذٍ، نحو: «أنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً»][2].

٣٦١ ـ وَبَعْدَ كُلِّ ما اقْتَضَى تَعَجُّبا ... مَيِّزْ كَـ«أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبا»[3]

= «**مفضلاً**» حال من الفاعل المستتر وجوباً في انصبن «**كأنت**» الكاف جارة لقول محذوف، أنت: مبتدأ «**أعلى**» خبر المبتدأ «**منزلاً**» تمييز.

(١) **ضابط ما ليس بفاعل في المعنى**: أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ووضعِ لفظ «بعض» موضعَه، فنحو: «زيد أفضل رجل» تجد أفعل التفضيل ـ وهو أفضل ـ باعتبار الفرد الذي يتحقق فيه واحدًا من جنس الرجل، وكذلك نحو: «هند أفضل امرأة» تجد أفعل التفضيل بعض الجنس، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل في المثالين وتضع مكانه لفظ «بعض» فتقول: زيد بعض جنس الرجل، أي: بعض الرجال، وهند بعض جنس المرأة، أي: بعض النساء.

(٢) **من تقرير هذه المسألة تعلم** أن تمييز أفعل التفضيل يجب جرُّه في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعل التفضيل ليس مضافًا لغير تمييزه. ويجب نصبه في صورتين اثنتين، أولاهما: أن يكون التمييز فاعلاً في المعنى، سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى الناس منزلاً، أم لم يضف إلى غير التمييز، نحو: أنت أعلى منزلاً. وثانيتهما: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، بشرط أن يكون أفعل مضافًا إلى غير التمييز، نحو: أنت أفضل الناس بيتًا؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى.

(٣) «**وبعد**» ظرف متعلق بقوله: «ميز» الآتي، وبعد مضاف، و«**كل**» مضاف إليه، وكل مضاف، و«**ما**» اسم موصول: مضاف إليه «**اقتضى**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «**تعجباً**» مفعول به لاقتضى، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول «**ميز**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**كأكرم**» الكاف جارة لقول محذوف، أكرم: فعل ماض جاء على صورة الأمر «**بأبي**» الباء زائدة، أبي: فاعل أكرم، وأبي مضاف، و«**بكر**» مضاف إليه «**أبا**» تمييز.

يقعُ التمييزُ بعدَ كلِّ ما دلَّ على تعجُّبٍ، نحو: «ما أحسَنَ زيداً رَجُلاً، وأكرِمْ بأبي بكرٍ أباً، ولله دَرُّك عالِماً، وحَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلاً، وَكفَى بهِ عالِماً»[١].

ش١٩٣ ـ ويا جارَتا ما أَنْتِ جارَهْ[٢] [مجزوء الكامل]

---

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز في كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة، وليس بسديد، بل في الكلام تفصيل، وتلخيصه أنه إن كان في الكلام ضمير غائب، ولم يبين مرجعه، كما في قولهم: «لله دره فارسًا» كان من تمييز المفرد؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه في هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه، فإن لم يكن ضميرًا أصلاً، نحو: لله در زيد فارسًا، أو كان ضمير خطاب، نحو: لله درك فارساً، أو كان ضمير غائب علم مرجعه، نحو: زيد لله دره فارسًا، فهو من تمييز النسبة. وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد في صورة واحدة، ويكون تمييز نسبة في ثلاث صور.

(٢) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله:

بَـانَـتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ

اللغة: «بانت» بعدت وفارقت «لتحزننا» لتُدخِلَ الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزنني هذا الأمر يحزنني، من باب نصر، وأحزنني أيضًا، وفي التنزيل العزيز: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣] «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «**يا**» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «**جارتا**» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه «**ما**» اسم استفهام مقصود به التعظيم، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «**أنت**» خبر المبتدأ «**جاره**» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب، وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله: «جاره» حيث وقع تمييزًا بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت»، فإن قلت: أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات؟ قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزًا في أنه من قبيل تمييز النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة، وأما على ما ذكرناه قريبًا من الفرق بين بعض المُثُل وبعضِها الآخر، فهو أيضًا من تمييز النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جاره» شيئًا غير التمييز؟ **قلت:** قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

٣٦٢ ـ واجْرُرْ بِمِنْ إنْ شِئْتَ غَيْرَ ذي العَدَدْ وَالفاعِلِ المَعْنَى كـ«طِبْ نَفْساً تُفَدْ»(١)

يجوزُ جَرُّ التمييزِ بِمِنْ إنْ لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدَد(2)، فتقول: «عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمرٍ، وغَرَسْتُ الأرضَ مِنْ شَجَرٍ» ولا تقول: «طابَ زيدٌ مِن نَفْسٍ» ولا «عندي عِشْرونَ مِنْ دِرْهمٍ».

٣٦٣ ـ وَعامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ مُطْلَقا وَالفِعْلُ ذو التَّصْريفِ نَزْراً سُبِقا(٣)

مَذْهَبُ سيبويه رحمه الله(4) أنَّه لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ على عامله، سواءٌ كانَ متصرِّفاً أو غيرَ متصرِّفٍ، فلا تقول: «نَفْساً طابَ زيدٌ»، ولا «عندي درهماً عشرون».

---

(١) «واجرر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بمن» جار ومجرور متعلق باجرر «إن» شرطية «شئت» فعل ماض فعل الشرط، وضمير المخاطب فاعله «غير» مفعول به لاجرر، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«العدد» مضاف إليه «والفاعل» معطوف على ذي «المعنى» منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه، أو مفعول به للفاعل، وهو مجرور تقديراً بالإضافة أو منصوب تقديراً على المفعولية أو على نزع الخافض «كطب» الكاف جارة لقول محذوف، طب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نفساً» تمييز «تفد» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) وثمةَ ثالثٌ: إذا كان التمييز منقولاً عن المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢].
«أوضح المسالك» ٢/ ٢٥٤، «شرح الأشموني» ٢/ ٢٩٦، «شرح المرادي» ٢/ ٧٣٣، «شرح التسهيل» للناظم ٢/ ٣٨٤.

(٣) «وعامل» مفعول به مقدم لقوله: «قدم» الآتي، وعامل مضاف، و«التمييز» مضاف إليه «قدم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مطلقاً» منصوب على الحال من «عامل التمييز» «والفعل» مبتدأ «ذو» نعت للفعل، وذو مضاف، و«التصريف» مضاف إليه «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله: سُبقا، الآتي «سبقا» سبق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والألف للإطلاق، والجملة من سبق ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(4) «الكتاب» ١/ ٢٠٥، وتعليل رأيه: أن التمييز يُوضح ما قبله كالنعت، فكما أن النعت لا يتقدم على منعوته كذلك لا يتقدم التمييز على مميزه.

وأجاز الكسائيُّ والمازنيُّ والمبرِّدُ[1] تقديمَه على عاملِه المتصرِّفِ، فتقول: «نَفْساً طابَ زيدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسي» ومنه قولُه: [الطويل]

ش١٩٤ ـ أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالفِراقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفْساً بِالفِراقِ تَطيبُ[٢]

وقولُه: [البسيط]

ش١٩٥ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعاديَ الأَمَلَا وَما ارْعَوَيْتُ وَشَيْباً رَأْسيَ اشْتَعَلَا[٣]

---

(1) «المقتضب» ٣/ ٣٦.

(٢) يُنسب هذا البيت للمخبَّل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر مُحبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أنَّ نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «**أتهجر**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «**ليلى**» فاعل تهجر «**بالفراق**» جار ومجرور متعلق بتهجر «**حبيبها**» حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف، وها: مضاف إليه «**وما**» الواو واو الحال، ما: نافية «**كان**» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «**نفسًا**» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله: «تطيب» الآتي «**بالفراق**» جار ومجرور متعلق بتطيب «**تطيب**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله: «نفسًا» فإنه تمييز، وعامله قوله: «تطيب» وقد تقدم عليه، والأصل: «تطيب نفسًا» وقد جوَّز ذلك التقدمَ الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو ـ في هذا البيت ونحوه ـ عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجَّاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد:

وَمَا كَانَ نَفسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتُؤذِنُ سَلمَى بِالفِراقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة «ارعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «**ضيعت**» فعل وفاعل «**حزمي**» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه =

وَوافَقَهُمُ المصنِّفُ في غيرِ هذا الكتابِ على ذلك[1]، وجعلَه في هذا الكتاب قليلاً.

فإنْ كان العاملُ غيرَ متصرِّفٍ، فقد منعوا التقديمَ[٢]، سواءٌ كانَ فِعلاً، نحوُ: «ما أحْسَنَ زيداً رجلاً!» أو غيرَه، نحو: «عندي عشرون درهماً».

= «**في إبعادي**» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «**الأملا**» مفعول به للمصدر «**وما**» الواو عاطفة، ما: نافية «**ارعويت**» فعل وفاعل «**وشيباً**» تمييز متقدم على عامله، وهو قوله: «اشتعلا» الآتي «**رأسي**» رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «**اشتعلا**» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «شيباً» حيث تقدم ـ وهو تمييز ـ على عامله المتصرف، وهو قوله: اشتعل، وقد احتجَّ به من أجاز ذلك، كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في الألفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى ... وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا

وقول الآخر:

وَلَسْتُ إذَا ذَرعًا أَضِيقُ بِضَارعٍ ... ولَا يائِسٍ عِندَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

وقولُ ربيعة بن مقروم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّصٍ ... كَمِيشٍ إذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قولَ الشاعر:

إذَا المَرءُ عَينًا قَرَّ بِالعَيشِ مُثْرِيًا ... وَلَمْ يُعْنَ بالإحسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجملةَ «قر عينًا» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده، فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عينًا بالعيش، فالعامل في التمييز متقدم عليه، وهو الفعل المقدر، إلا أن يدَّعي مدَّعٍ أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

(1) قال ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/ ٣٨٩:

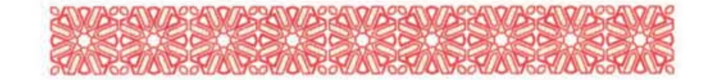
. . . ، والمنعُ مذهب سيبويه، والجواز مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، وبقولهم أقول؛ قياساً على الفضلات المنصوبة بفعل متصرّف، ولصحّة ورود ذلك في الكلام الفصيح، بالنقل الصحيح. .

ثم رد ٢/ ٣٩٠ على مذهب سيبويه.

(٢) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقاً، كقول الراجز:

ونَارُنَا لَمْ يُرَ نَارًا مِثْلُهَا ... قَد عَلِمَت ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

وقَدْ يكونُ العاملُ متصرِّفاً ويمتنعُ تقديمُ التمييزِ عليه عندَ الجميعِ، وذلك نحو: «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً»، فلا يجوزُ تقديمُ «رَجُلاً» على «كَفَى» وإنْ كانَ فعلاً متصرِّفاً؛ لأنَّه بمعنى فعلٍ غيرِ متصرِّفٍ، وهو فعلُ التعجبِ، فمعنى قولِك: «كفى بزيد رجلاً» ما أَكْفَاهُ رَجُلاً(١)!



(١) **من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب**، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يَجرون في كلامهم، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته في هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك.

(أ) المشتقات كلها ـ من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ـ أشبهت الفعل في مادته ومعناه، فأخذت حكمه، فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

(ب) ما، ولا، وإن، ولات، هذه الحروف أشبهت ليس في المعنى، فأخذت حكمها، فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

(جـ) إن وأخواتها أشبهت الفعل في معناه، فرفعت ونصبت، وقُدِّم منصوبها وجوبًا على مرفوعها، بعكس الفعل؛ ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعًا، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

(د) تشابهت «إلا» و«غير» فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى، فرفعت «غير» أداة استثناء كإلا، ووقعت «إلا» صفة كغير.

(هـ) تشابهت «عسى» و«لعل» فجاء خبر عسى شذوذًا مفرداً كخبر لعل في نحو: «عسى الغوير أبؤسًا»، وجاء خبر لعل مضارعًا مقترنًا بأن في نحو: «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته».

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط، فجاز أن تدخل الفاء في خبر الاسم الموصول في نحو: «من يزورني فإني أكرمه» كما تدخل في جواب الشرط.